Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦- ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

الانسداد المؤسسي في النظام السياسي العراقي: دراسة في ديناميات التوازن بين السلطات والهيئات المستقلة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٥)

م.د.اسراء عبد علي كاظم
كلية الهندسة – جامعة بغداد
israa.a@coeng.uobaghdad.edu.iq

مستخلص البحث:
تبحث هذه الدراسة في ظاهرة الانسداد المؤسسي داخل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين السلطات الدستورية ودور الهيئات المستقلة في ضبط التوازن السياسي وتوضح كيف أسهمت التوازنات الحزبية الداخلية والتدخلات الخارجية في إضعاف فاعلية المؤسسات الدستورية، مما أدى إلى تعطّل مسارات الإصلاح واستمرار حالة الجمود وتعتمد الدراسة منهجية تحليلية لفهم تأثير غياب التفعيل الحقيقي لاستقلالية الهيئات الرقابية على استقرار النظام السياسي وتفترض أن الانسداد المؤسسي يرتبط بشكل مباشر بضعف الإصلاحات الدستورية وعدم تمكين الهيئات المستقلة من أداء وظائفها في الرقابة وتعزيز الشفافية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على بناء مؤسسات دولة فاعلة.

الكلمات المفتاحية: الانسداد، المؤسسية، الهيئات، الإصلاح، الشفافية.

Institutional Deadlock In The Iraqi Political System: A Study of The Dynamics of Balance Between Authorities And Independent Bodies (2003–2025)

Dr. Israa Abd Ali Kadhim
College of Engineering / University of Baghdad
israa.a@coeng.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This study examines the phenomenon of institutional blockage within the Iraqi political system after 2003 by analyzing the nature of the relationship between constitutional authorities and the role of independent bodies in maintaining political balance. It explains how internal partisan balances and external interventions contributed to weakening the effectiveness of constitutional institutions, leading to the suspension of reform paths and the continuation of a state of stagnation. The study relies on an analytical methodology to understand the impact of the lack of genuine activation of the independence of oversight bodies on the stability of the political system and assumes that institutional blockage is directly linked to the weakness of constitutional reforms and the failure to enable independent bodies to perform their functions in oversight and promoting transparency, which negatively affects the building of effective state institutions

.**Keywords:**, Deadlock, Institutionalism, Bodies, Reform, Transparency..

DOI: https:// doi. Org/***

- This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Comnons Attribution (CCBY) license.

-هذه المقالة مفتوحة المصدر وتنشر بموجب شروط واحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CCBY).

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦ - ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

المقدمة

يشكّل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ نموذجًا معقدًا للتوازن بين السلطات الدستورية والهيئات المستقلة اذ أفرزت التحولات السياسية والدستورية بيئة جديدة اتسمت بالتعددية الحزبية الانقسامات المجتمعية، والتدخلات الإقليمية والدولية. هذا الواقع أنتج حالة من الانسداد المؤسسي في العديد من المحطات لاسيما في مراحل تشكيل الحكومات أو تمرير التشريعات الأساسية ما انعكس على الأداء العام للدولة وثقة المواطن بالعملية السياسية إن دراسة هذا الانسداد من منظور النظم السياسية تتيح فهمًا أعمق لديناميات التوازن بين السلطات ودور الهيئات المستقلة كصمام أمان في مواجهة الفساد وتعزيز الشفافية فضلا عن التركيز على التطورات التشريعية والمؤسسية التي رافقت هذه المرحلة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله ظاهرة الانسداد المؤسسي في النظام السياسي العراقي خلال المدة ٢٠٠٣–٢٠٢٥، وذلك من خلال تحليل ديناميات التوازن بين السلطات الدستورية والهيئات المستقلة بوصفها عناصر محورية في بنية النظام السياسي العراقي اذ تبرز أهمية البحث في كشفها الإشكالات البنيوية التي تعيق فاعلية المؤسسات الدستورية العراقية وتحدّ من قدرتها على أداء وظائفها الرقابية كما تسهم في تقديم إطار تحليلي يوضح أثر ضعف وتراجع استقلالية الهيئات في تكريس حالة الجمود السياسي وإضعاف مسارات الاستقرار كما يسهم البحث في إثراء الأدبيات المعنية ببناء الدولة وتعزيز الشفافية في النظام العراقي.

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن استمرار الانسداد المؤسسي في النظام السياسي العراقي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٢٥ هو نتاج اختلال ديناميات التوازن بين السلطات الدستورية والهيئات المستقلة اذ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بضعف استقلالية هذه الهيئات الأمر الذي يحدّ من قدرة النظام السياسي العراقي على تحقيق التوازن بين السلطات وتعزيز الرقابة الفاعلة على المال العام.

الإشكالية

تتمثل اشكالية البحث في السؤال الرئيس الاتي: كيف يمكن للنظام السياسي العراقي تجاوز حالة الانسداد المؤسسي في ظل التوازنات الحزبية المعقدة والتدخلات الإقليمية والدولية مع ضمان استقلالية الهيئات الرقابية ودورها في تعزيز الشفافية؟ وينبثق منها السؤال الفرعي كيف يمكن تفسير ظاهرة الانسداد المؤسسي في العراق في ضوء الأطر النظرية، ولا سيما نظرية الفاعلين المعطلين (Veto Players) والديمقراطية التوافقية.

المنهجية

انطلقت منهجية الدراسة من اكثر من منهج فقد اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال التحليل لحالة الانسداد المؤسسي في العراق بهدف تفسير تأثير التعددية على استقرار النظام السياسي كذلك تم استخدام المنهج التاريخي – القانوني: تتبع التطورات التشريعية والدستورية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٢٥، وتحليل أثرها على أداء السلطات والهيئات المستقلة.

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦- ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

الهيكلية :

قسم البحث فضلا عن المقدمة الى ثلاث محور فضلا عن المقدمة والخاتمة.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي The conceptual framework

١-مفهوم الانسداد المؤسسي The concept of institutional obstruction

تُشير حالات الانسداد (Deadlocks) في المجال السياسي إلى وضع تتعذر فيه إمكانية التقدم أو اتخاذ أي قرار فعّال، بما يعكس حالة من التوقف الكامل أو المأزق التفاوضي وفي مثل هذه الحالات، تتسم العلاقات بين الأطراف المختلفة بالجمود وانعدام المرونة، الأمر الذي يعيق الوصول إلى أي تسوية أو تفاهم مشترك وتتكرر ظاهرة الانسداد في سياقات متعددة من المفاوضات السياسية، وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول أسباب نشأتها: هل تعود هذه الظاهرة إلى خصائص بنيوية في السياسة والعلاقات السياسية تجعلها أكثر عرضة للجمود، أم أنها ظاهرة عامة يمكن أن تظهر في مجالات أخرى خارج الإطار السياسي؟ كما يطرح ذلك تساؤلاً إضافياً حول إمكانية تصميم أنظمة أو بيئات سياسية تقل فيها احتمالية حدوث الانسداد أو يتم الحد منها إلى أدنى مستوى ممكن. وعادةً ما يُنظر إلى حالة الانسداد باعتبارها حالة غير مرغوبة، إذ يفترض أن أي مأزق تفاوضي يؤدي إلى نتائج أقل كفاءة مقارنة بالتوصل إلى اتفاق. غير أن هذا الافتراض ليس مطلقاً، إذ قد يكون استمرار الجمود مبرراً من منظور عقلاني في حال كان البديل الأفضل للاتفاق التفاوضي (Best Alternative to a Negotiated Agreement - BATNA) أكثر فائدة من أي عرض تقدمه الأطراف الأخرى.ومع ذلك، يسود في الأدبيات السياسية افتراض عام مفاده أن مسار التفاوض والتوصل إلى اتفاقات يُعد في الغالب الخيار الأكثر جدوى للأطراف المعنية، حيث يُتوقع أن تفوق المكاسب المتحققة من الاتفاق التفاوضي التنازلات التي تُقدَّم للوصول إليه(Andrew Gamble٢٠١٢). أصبحت ظاهرة الانسداد السياسي من الإشكالات(فايزة عمايدية،٢٠٢٠) اذ ان إمكانية وصول النزاعات المستمرة إلى حالة من الانسداد (الطريق المسدود)، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن مآلات النزاع تُفهم غالبًا ضمن نموذجين رئيسين: أولهما يقوم على تقسيم محدد سلفًا للعوائد أو الموارد المتنازع عليها وثانيهما يقوم على منطق "الفائز يأخذ كل شيء" بحيث ينفرد الطرف المنتصر بكامل المكاسب غير أن الواقع العملي يكشف أن كثيرًا من النزاعات لا تنتهي وفق هذين النموذجين، بل تستمر دون حسم واضح، لتفضي في أحيان كثيرة إلى حالة من التوازن السلبي أو التعادل، وهو ما يعكس ظاهرة الانسداد التي تعيق الوصول إلى تسوية نهائية(Raul Caruso ،٢٠٠٧).وتعريفنا لحالة الانسداد المؤسسي هو حالة عدم قدرة النظام السياسي على إنتاج قرارات حاسمة أو استكمال الاستحقاقات الدستورية (كتشكيل الحكومة أو انتخاب رئيس الجمهورية)، نتيجة تعدد مراكز القوة واستخدام أدوات التعطيل داخل المؤسسات الرسمية.

٢- نظرية الفاعلين المعطلين اصحاب حق النقض:

تعني **(Veto Players Theory)** السلطة السياسية التي تتمتع بها مؤسسة او جماعة او شخص لمنع قرار او اجراء من الحصول على الموافقة اللازمة لا قراره نهائياً (سليم،٢٠٢٤) اذ يرتبط مفهوم الجمود المؤسسي بربط التنمية السياسية ببناء مؤسسات قادرة على تنظيم النشاط السياسي والاجتماعي ضمن أطر قانونية وإدارية. وتُعرَّف المؤسسية، كما يبين Samuel P. Huntington، بأنها العملية التي تكتسب من خلالها التنظيمات صفة القيمة والاستقرار. وتتمثل وظيفة المؤسسات في تأطير سلوك الفاعلين وصياغة المصلحة العامة بما يحقق التوازن بين مختلف القوى. غير أن فاعليتها تتوقف على قدرتها على تجسيد هذا التوازن في سياسات عملية قابلة للتنفيذ. وعند عجزها عن ذلك، تظهر حالة الجمود المؤسسي التي تتجلى في تعطّل اتخاذ القرار وضعف الأداء السياسي. كما يرتبط هذا الجمود بغياب التوافق وتزايد التعقيد في البنى الاجتماعية والاقتصادية. ويُشترط لتجاوزه أن تتسم المؤسسات

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦- ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

بالاستقرار والاستقلال وتحظى بالاعتراف المجتمعي. وبالمقابل، يتعين على القوى السياسية العمل من داخل هذه المؤسسات لضمان وحدة النظام وفعاليته (علي، ٢٠١٠).

٣- الديمقراطية التوافقية

ان الديمقراطية التوافقية**(Consociational Democracy)** ليست نظام بالضد او نقيض للديمقراطية الاغلبية، انما نظام مصمم وفق المبادئ الديمقراطية، لتحقيق مبتغاها الا وهي المساواة، عن طريق منعها استبداد الاغلبية في المجتمعات التعددية غير المتجانسة، تجنباً للصراعات التي يقودها اليها هذا الاستبداد، لذلك جاءت كنظرية فكرية لدعم الاختلافات المجتمعية واظهارها وقبولها ، بشكل مؤطر سياسياً اي ان الديمقراطية التوافقية هي نوع من الديمقراطية، لابد ان تتضمن: (الضوابط والآليات والمؤسسات الموجودة في الديمقراطية، ولهذا فالديمقراطية التوافقية تعرف على انها حل توافقي مرحلي لحل مشكلة انية ولكن بعد تجاوز المشكلة يجب ان تحقق الديمقراطية كهدف اي ان الديمقراطية التوافقية وسيلة وليست غاية (محيسن، ٢٠٢٤)

ورغم أن هذا النموذج يُعد في الأصل آلية لإدارة التنوع ومنع الصراع، إلا أن تطبيقه في السياق العراقي أفرز إشكاليات بنيوية، تمثلت في تعقيد عملية اتخاذ القرار، وتحوّل التوافق السياسي في بعض الحالات إلى أداة لتعطيل المؤسسات الدستورية بدلاً من تفعيلها، مما ساهم في تكريس حالة الانسداد المؤسسي.

رابعاً: المقاربة المؤسسية(Institutionalism)

تتضح المقاربة المؤسسية(Institutionalism) في الانظمة السياسية في العالم من خلال التعاون بين السلطات الثلاثة التقليدية التي تتولى ادارة شؤون الدولة المختلفة من تشريع تنفيذ وقضاء، إلا ان التطور القادم في العالم في جميع المجالات المختلفة والتحديات والضغوط التي تواجهها اكثر الأنظمة السياسية، يدفعها الى ايجاد ترتيبات معينة تساعدها في مواجهة هذه التحديات، وتحقيق المزيد من التعاون بين نخبها السياسية الحاكمة، وذلك من خلال الترتيبات عديدة منها اللجان المشتركة بين المؤسسات الثلاثة او الاجتماعات على مستوى القمة بين القيادات المختلفة ، وصولا الى انشاء مؤسسات لها قوانينها والياتها في العمل على وضع سياسات موحدة وتجاوز الخلافات التي تنشا بين المؤسسات (حسين، ٢٠٢٦).

خامساً: الهيئات المستقلة

ان الهيئات المستقلة هي التي تمتلك عدة اجراءات وتدابير ووسائل تتبعها من اجل مراجعة تصرفات الحكومة واجهزتها التنفيذية الخاضعة للرقابة وقياس مدى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الاهداف الموضوعة والتأكيد على ان الاهداف المحققة هي ما كان يجب تحقيقه وان تلك الاهداف تحققت وفق الخطط الموضوعة وخلال الاوقات المحددة لها) ، او هي (الاشراف والتوجيه الذي يمارس من قبل سلطة خارجية مستقلة عن الحكومة للتعرف على كيفية سير العمل في الجهة الخاضعة للرقابة والتأكد بأن الموارد المتاحة المالية والبشرية والمادية قد استخدمت وفقاً لما هو مخطط لها) . ومنهم من عرفها بأنها اجهزة تنظيمية تراقب مدى مشروعية ونظامية الادارة الى جانب مراقبة الاداء والفاعلية والتوفير وكفاءة الادارة العامة من اجل تحقيق اهدافها مع اعطاء هذه الاجهزة سلطة اتخاذ القرارات بذلك.مما تقدم ، يتضح لنا أن الباحثين عرفوا الهيئات المستقلة من زوايا عديدة ، فمنهم من رأى إنها أجهزة تنظيمية تتولى مهمة المحافظة على المرافق العامة للدولة وحمايتها وصيانتها من أي انتهاكات أو تجاوزات قد تتعرض لها حاضراً ومستقبلاً ، ومنهم من أعتمد في تعريفها على كونها سلسلة من الاجراءات والوسائل والتدابير التي يمكن أن نطلق عليها بأنها اجراءات رقابية تمتلك من الوسائل ما تمكنها من ممارسة دورها الدستوري في عدة جوانب (جبير، ٢٠٢١).

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦- ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

المحور الثاني: التطورات الدستورية والمؤسسية

Axis Two: Constitutional and Institutional Developments

شهد النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات دستورية ومؤسسية عميقة أعادت تشكيل بنية الدولة و اعاد تعريف طبيعة النظام السياسي فلقد مثّلت هذه المرحلة نقطة انطلاق لمسار جديد هدفه إعادة بناء الشرعية الدستورية وترسيخ مؤسسات الحكم وفق أسس ديمقراطية وتعددية وقد تميزت هذه المرحلة بجملة من التطورات كما في النقاط الاتية:

١. مرحلة التأسيس الدستوري (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥): صياغة الدستور الجديد وتحديد صلاحيات السلطات والهيئات المستقلة.

شكّل عام ٢٠٠٣ نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ العراق المعاصر، إذ انتقل النظام السياسي من طابع سلطوي إلى مسار ديمقراطي تعددي. وقد أتاح هذا التحول هامشاً واسعاً من الحريات السياسية، تجسّد في تنامي دور القوى السياسية واتساع مساحة حرية التعبير. غير أن هذا الانتقال لم يكن سلساً، بل واجه تحديات معقّدة في ظل ظروف الاحتلال الأمريكي(التميمي ، ٢٠٢١). اذ تمثلت التحديات الأمنية والسياسية، نتيجة الاعتماد على الديمقراطية التوافقية في العراق والمحاصصة في توزيع المناصب عند تشكيل الحكومة. وعليه فان ان المجتمع العراقي لا يبقى متماسكا ولا يمكن للعراق ان يبقى موحدا وقويا إلا في اطار نوع من التعايش والسلم المجتمعي الطوعي والمشاركة في الوطن الواحد مع ضمان حقوق مختلف القوميات والأقليات والجماعات الدينية والمذهبية المتعددة والمتنوعة في العراق. اذ ان هناك آليات أساسية ينبغي توافرها لتعزيز التعايش والسلم المجتمعي في العراق منها : الحوار المبني على المصالح المشتركة، وبناء أجهزة الدولة على أسس الكفاءة بعيدا عن **نظام التوافق السياسي**، والتأكيد على دور الدين والمرجعية الدينية في إشاعة روح التسامح والرحمة، وعدم التفريق بين مكونات الشعب على أساس العرق أو المذهب، وترسيخ الهوية الوطنية العراقية، وأن يكون الولاء للوطن الواحد(عبدالله،٢٠٢٤).

تأطّرت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق بجملة من الإجراءات المؤسسية التي أسهمت في تشكيل النظام السياسي الجديد. فقد تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز ٢٠٠٣، متكوّناً من (٢٥) عضواً جرى توزيعهم **وفق اعتبارات اجتماعية وسياسية** ، وهو ما انعكس أيضاً على توزيع الحقائب الوزارية، الأمر الذي أسّس مبكراً لنظام المحاصصة السياسية وعزّز **التنوع المجتمعي** على حساب الهوية الوطنية. وفي ٢٠٠٤/٣/٨ صدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي استمر العمل به حتى عام ٢٠٠٦، محدداً طبيعة النظام السياسي بوصفه نظاماً جمهورياً اتحادياً (فيدرالياً) ديمقراطياً تعددياً (والي، ٢٠١٩). كما شُكّلت الحكومة العراقية المؤقتة في أيار ٢٠٠٤ نتيجة مشاورات شاركت فيها الأمم المتحدة وسلطة الائتلاف المؤقتة والقوى السياسية العراقية، بالتوازي مع إنشاء مجلس وطني ضم (٢٧٥) نائباً لتقديم المشورة للسلطتين التنفيذية والرئاسية. وفي ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ جرت أول انتخابات للجمعية الوطنية، والتي تأثرت بشكل واضح بالعامل الديني والطائفي، سواء من حيث المشاركة أو المقاطعة وفي ٢٠٠٥/٥/١٠ شُكّلت لجنة صياغة الدستور، وأُقرّ مشروعه في ٢٠٠٥/٨/٢٢، ثم عُرض على الاستفتاء الشعبي في ٢٠٠٥/١٠/١٥، حيث حظي بنسبة تأييد بلغت ٧٨٪. تلا ذلك إجراء انتخابات مجلس النواب في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥، التي شهدت مشاركة واسعة، خاصة من المناطق التي كانت قد قاطعت الانتخابات السابقة، وعدّت مؤشراً مهماً على موازين القوى السياسية في ظل تصاعد **الخطاب الهوياتي** وفي المراحل اللاحقة، استمرت العملية الانتخابية(والي،٢٠٢٩). إنَّ دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ قد تضمن مقدمة او ديباجة مثل بقية الدساتير، واذا نظرنا الى الديباجة نجدها قد صيغت صياغة دستورية وتشريعية دقيقة حاولت من خلال اختيار عباراتها على تأكيد جميع المبادئ والمعاني والافكار الدستورية وفي مقدمة تلكم المبادئ فكرة المواطنة الصالحة التي تبلورت جميع عناصرها واهدافها واركانها من خلال الصياغة الدستورية

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦ ـ ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

الدقيقة للديباجة فالمواطنة الصالحة وما تحمله من معاني وافكار تؤكد على وجوب تمتع جميع الافراد في داخل الدولة بالحقوق وعلى قدم المساواة والتزامهم بالواجبات التي تفرضها قوانين وتشريعات الدولة فكل مواطن إيجابي ومبادر، يسهم بشكل فاعل في تقدم وطنه وتنمية مجتمعه هو مواطن صالح وفاعل (حسين، ٢٠٢٢). وفي الفترة بعد عام ٢٠٠٥لم تستطيع الفئات السياسية الحاكمة تحقيق الاستقرار السياسي ولا المجتمعي وهذا ما انكس سلبا على اداء مؤسسات النظام السياسي التي اصبحت غير مستقرة وتعاني من التحديات والمشاكل منها سوء التخطيط والفساد انعدام الامن(خلف، ٢٠٢١) اذ كانت المحاصصة السياسية قد تركت اثارها السلبية على هياكل ومناصب المؤسسات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية فانه من الطبيعي بل والحتمي ان تترك اثارها الفرعية لهذه المؤسسات(العيثاوي، ٢٠١٥). وفي عام ٢٠٠٦ برزت قوات الصحوة للحفظ على الامن والاستقرار في المناطق المحلية ومن اجل محاربة تنظيم القاعدة في العراق اذ شهدت المناطق الداخلية في شمال العراق فترات من الاستقرار بعد العام٢٠٠٧ (علاء الدين ،٢٠١٨) ففي عام ٢٠٠٨ تم توقيع الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة (SOFA) **(تُوفّر اتفاقية وضع القوات (SOFA) إطارًا قانونيًا يُحدّد وضع وعمل القوات العسكرية الأجنبية العاملة على أراضي الدولة المضيفة. غالبًا ما تكون هذه الاتفاقيات ثنائية، ولكن يُمكن إبرامها أيضًا بين عدة دول، كما هو الحال مع اتفاقية وضع القوات بين جميع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) لا يوجد نموذج موحد ومعياري لوثيقة اتفاقية وضع القوات، وقد تختلف في طولها وتفاصيلها)** التي حددت انسحاب القوات الامريكية تدريجياً (جنيف،٢٠٠٨) وفي عام ٢٠٠٩ جرت انتخابات مجالس المحافظات وفق الدستور العراقي الدائم (الدستور،٢٠٠٥) وفي ٢٠١٠ في ضوء اوضاع تنافسية وصراعات حادة بين القوى السياسية حدثت انقسامات دخل الائتلافات السياسية(علاي،٢٠١٢). وفيما يخص عمل الهيئات المستقلة أن الهيئات المستقلة لها دور كبير في مساندة السلطة التنفيذية من خلال المهام المكلفة بها ، ولا يتحقق هذا الدور الكبير الا من خلال حصولها على استقلال تام لكي تتمكن من أداء واجباتها ولا يتم ذلك المستوى المنشود ، و بقيت الهيئات تتمتع بصلاحيات نسبية من خلال اصدار القرارات وفرض العقوبات على المخالفين من بعض الهيئات المستقلة وقرارات سحب الرخص وغيرها من القرارات وبالتالي لم ترقى إلى المستوى المطلوب حيث ان في بعض قرارات هيئة النزاهة لا تلزم القضاء بالأخذ بها بالتالي يعتبر هذا انتقاص من قيمة هيئة النزاهة ، وتعتبر غير ملزمة الى القضاء في بعض الحالات_مزهر،٢٠٠٥).

وتقرر نص الدستور العراقي في المادة ١٠٢ على تشكيل هيئات مستقلة لم تحدد جهة ارتباطها، ولكنها تختص بخضوعها لرقابة مجلس النواب. ولكن هذه الاستقلالية لم تكن فعلية، لكنها لم تكن هذه المنظمة مستقلة نظريا من جهة الارتباط الوظيفي أو المالي، فهل في الحقيقة ليست كذلك حقا في إدراك ارتباطها عن طريق رؤى رؤسائها أو تواجدها أعضائها وأكثرهم تتأثر بها جهة الاتصال التي تمتلكها الرؤساء أو الأعضاء الذين يعملون كل منهم على إسباغ الطابعة الطائفية أو المميزة القومية للكون الذي ينسب إليه على الهيئة التي يرأسها أو يعمل فيها، وهو الذي يؤثر على كل القوى العاملة في التجارة في العراق، وقد يعود إلى ذلك اليوم باستخدامهم لهذه التنظيمات لإقصاء خصومهم والتخلص منها بكلية الطب، وهذا ما لا يجوز مع هيئة النزاهة والبنك المركزي وغيرها(العيثاوي،٢٠١٥).

فدورها في معالجة او تكريس حالة الانسداد المؤسسي يتضح من ثلاثة جوانب وكما يأتي(رشيد ،٢٠١٦) :

١) الجانب الاول مراجعة سياسات الحكومة ومعرفة نقاط الضعف والقوة فيها والجوانب السلبية والايجابية فيها.

٢) الجانب الثاني / أتخاذ إجراءات سريعة ووقائية في حالة التلكأ أو الخطأ أو القصور من جانب سلوكيات الحكومة والوزارات والشركات التابعة لها.

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦ ـ ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

٣) الجانب الثالث / تتسم إجراءاتها بثلاثة وسائل الأولى رقابية والثانية قضائية من خلال احالة ملفات الفساد والقصور أو الخلل إلى القضاء ، والثالثة إعلامية من خلال الكشف المبكر أو المتأخر عن جميع القضايا واطلاع الرأي العام والمجتمع بذلك.

في حين ان بعض الباحثين يرى إنها تمارس دور الاشراف والتوجيه لتصرفات الحكومة وحثها على عدم الدخول في الأخطاء سواء كانت ذات طابع اقتصادي بحت أو مالي أو أجتماعي. وفي الحقيقة إن جل هذه التعريفات لا تخرج في فحواها العام عن الدور الرقابي والصفة الرقابية المرتبطة بالصفة القضائية لهذه الهيئات وما يمكن أن تقوم به من أدوار كبيرة للمحافظة على الأقتصاد الوطني وبذلك ان الهيئات المستقلة تعني تنفيذ العمل الموكل لها لتحقيق اهداف معينة تسعى الهيأة الخاضعة للرقابة الى تحقيقه ، او هي تحديد العمل المطلوب والقيام به من كل الموظفين داخلها ، وذلك لضمان تنفيذ الاعمال المطلوبة في المواعيد المحددة **(رشيد ،٢٠١٦)**.

٢. <u>مرحلة التعديلات الدستورية واثرها على استقلالية الهيات الرقابية (٢٠١٠ – ٢٠١٥)</u>

كانت المرحلة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ مرحلة دقيقة في تطور النظام السياسي العراقي، اتسمت بتزايد التجاذبات السياسية وتأثيرها المباشر على البنية القانونية والمؤسسية للدولة، ولا سيما فيما يتعلق باستقلالية الهيئات الرقابية. فعلى الرغم من أن دستور عام ٢٠٠٥ نصّ على استقلال هذه الهيئات مالياً وإدارياً، إلا أن التطبيق العملي خلال هذه المرحلة كشف عن تدخلات سياسية متزايدة أثّرت في أدائها ووظيفتها الرقابي ،اذ تضمن دستور ٢٠٠٥ مجموعة من المضامين المتناقضة(**وبالإمكان تحديد هذه القضايا والإشكاليات الرئيسية كما يأتي: لقد نصت المادة ٢: إنّ الإسلام دين الدولـــة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع"، كما ذكرت: "لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام"، وبصورة متناقضة، نصت الفقرة ب على عدم جواز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية"، أو "يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور"، طبقاً لما ورد في الفقرة ج، مما أدى إلى فقد جميع المعاني الإيجابية التي وردت في الفصل الثاني الخاص بالحقوق والحريات، بفعل تناقض السياسات العامة، واستمرار تزايد تأثير القوى الحزبية والدينية في إدارة السلطات الثلاثة)** مع مبادئ الدولة المدنية الديمقراطية, التي دفعت إلى انعدام التوافق والانقسام بين أطراف العملية السياسية بدلا من المساعدة في حل العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق, وأسهمت العديد من الفقرات في خلق وإثارة مشكلات خطيرة (الاعظمي،٢٠٢٠). اما فيما يتعلق بالتعديلات القانونية فقد سبق وأن تطرقت المحكمة الاتحادية العليا إلى تحديد المراكز القانونية لرؤساء الهيئات المستقلة، إذ جاء في حيثيات قرارها المرقم (٨٨/اتحادية / ٢٠١٠) الصادر في (٢٠١٠/١/١٨) ضرورة الالتزام بمراعاة النصوص الدستورية والقانونية عند تعيين رؤساء هذه الهيئات سواء كانوا بدرجة وزير أم من ذوي الدرجات الخاصة أم دونها، وهو الأمر الذي يتضح معه أنَّ المحكمة عدّت تكييف المركز القانوني لرئيس الهيأة من اطلاقات السلطة التقديرية لمجلس النواب، ومن ثم يخرج عن حدود رقابتها واختصاصاتها، على أساس أنَّ المحكمة لا تمارس رقابة ملائمة أو تناسب(طالب،٢٠١٨).

وفيما يتعلق بموقف المحكمة في تطرقها لمسألة الإقرار بالالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية المنظمة لمركز رئيس الهيأة المستقلة، فمع الإقرار بأن رقابة المحكمة تُصنف على أنها رقابة مشروعية وليست رقابة ملائمة إلا أن اتحاد ظروف رؤساء الهيئات المستقلة كان يوجب على المحكمة أن تقف على دستورية النصوص القانونية التي لم تساو بين رؤساء الهيئات المستقلة على أساس المخالفة الصريحة للمادة (١٤) من دستور العراق التي اقرت المساواة المطلقة(طالب،٢٠١٨).

وكانت المحكمة الاتحادية قد أصدرت قرارا برقم ٨٨ اتحادية ٢٠١٠ بتاريخ ١٨/١/ ٢٠١١ بناء على استفسار من رئيس الوزراء ، جاء فيه بان ربط بعض الهيئات المستقلة ذات الطبيعة التنفيذية في عملها بمجلس النواب أمر لا يتفق مع اختصاص المجلس ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات ولا يتفق مع ما

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦- ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

جرى العمل عليه في برلمانات العالم ، كما تجد المحكمة الاتحادية أن (ارتباط (بعض الهيئات المستقلة بمجلس النواب لا يحول دون الإشراف على نشاطاتها من قبل مجلس الوزراء تطبيقا لاختصاصاته الواردة في الدستور ، باعتبارها جهات غير مرتبطة بوزارة(عبود،٢٠١١) .

تفجّرت أزمة تنظيم داعش في حزيران/يونيو ٢٠١٤، حين شنّ هجمات واسعة على قوات الأمن العراقية في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى، وصولاً إلى مدن رئيسة مثل الموصل وتكريت وبيجي، واقتربت عملياته من حدود مدينة أربيل. وقد كشفت هذه التطورات عن انهيار سريع في المنظومة الأمنية، تمثّل بانسحاب القوات العراقية أمام تقدم التنظيم، مما أدى إلى تداعيات سياسية وأمنية عميقة. وانعكس ذلك بشكل مباشر على أداء الحكومة العراقية آنذاك ، التي واجهت انتقادات حادة بسبب ضعف إدارتها للأزمة وعدم قدرتها على احتواء التهديد المتصاعد(احمد ،٢٠١٤).

المحور الثالث: الانسداد المؤسسي والتوازنات السياسية

Third Axis: Institutional Blockage and Political Balances

يشكّل الانسداد المؤسسي أحد أبرز تحديات النظام السياسي العراقي إذ يرتبط بشكل وثيق بطبيعة التوازنات السياسية القائمة على التوافق والمحاصصة وقد أسهم هذا الواقع في إضعاف فاعلية المؤسسات الدستورية وتعطيل قدرتها على اتخاذ القرارات الحاسم.

اولا: مرحلة الأزمات الحكومية(من عام ٢٠١٨ الى ٢٠٢٢): تعثر تشكيل الحكومات وتداعياته على الأداء المؤسسي.

اذ شهدت هذه المرحلة تعثّراً واضحاً في تشكيل الحكومات نتيجة الخلافات بين القوى السياسية وتضارب المصالح ما أدى إلى فراغات دستورية وتأخير في إدارة الدولة العراقية وقد انعكس ذلك سلباً على الأداء المؤسسي، لا سيما في مجالات التشريع والرقابة وتقديم الخدمات العامة اذ مرت الحكومة العراقية بأزمات عديدة أهمها:

١. **أزمة ما بعد انتخابات عام ٢٠١٨ (أزمة الكتلة الأكبر)**

ففي بداية تموز/ يوليو ٢٠١٨ عام ، خرجت مظاهرات كبيرة في جنوب العراق، واستمرّت لأكثر من شهر تقريباً، وشملت محافظات البصرة، وميسان، والناصرية، والنجف، وكربلاء، وواسط، والديوانية، والمثنى، والتي تعدّ الأشدّ والأشرس. اذ طالب المتظاهرون بحصص من نفط البلاد، وتوفير فرص عمل، وتوفير البنية التحتيّة، فضلا عن توفير المياه الصالحة للشرب، والكهرباء، وتقديم الفاسدين للمحاكم المختصّة(الاوسط،٢٠٢٦).

٢. **أزمة احتجاجات تشرين الاول عام ٢٠١٩**

اذ انطلقت الموجة الجديدة من المظاهرات بداية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ وتوقّفت بسبب الزيارة الأربعينية لمرقد الإمام الحسين(ع) في مدينة كربلاء المقدسة جنوبيّ العراق، ثم استأنفت على شكل مظاهرة مليونية في بغداد وبقيّة مدن العراق في الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ (الاوسط،٢٠٢٦). فمع عودة التظاهرات في ٢٥ من الشهر ذاته، تصاعد الضغط على النظام السياسي، واشتدّ الخناق على مؤسساته العليا المتمثلة برئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب (Loveluck ,2026).

٣. **أزمة حكومة تصريف الأعمال عام ٢٠٢٠(الأزمة المركبة)**

شهد العراق خلال عامي ٢٠١٩–٢٠٢٠ أزمة سياسية واقتصادية مركبة انعكست بشكل مباشر على أداء الحكومة، حيث أدت احتجاجات تشرين ٢٠١٩ إلى استقالة الحكومة وبقائها في حالة تصريف أعمال حتى تشكيل حكومة جديدة في أيار ٢٠٢٠. وتزامن ذلك مع أزمة اقتصادية حادة نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط بسبب التوترات الدولية، مما عمّق من اختلالات المالية العامة وقد تأثرت الإيرادات النفطية بشكل واضح مع تراجع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة، رغم استمرار ارتفاع كميات التصدير. كما ساهمت أزمة داعش عام ٢٠١٤ سابقاً في تكريس نمط "اقتصاد

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦- ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

الأزمات" في العراق وأظهرت هذه المرحلة هشاشة الاقتصاد العراقي لاعتماده شبه الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل وبذلك شكلت أزمة تصريف الأعمال عام ٢٠٢٠ نموذجاً واضحاً لتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية في تعقيد المشهد العراقي(الفتلاوي،٢٠٢٠).

٤. ازمة تشكيل حكومة تُعرف بـ "أزمة التكليف والقبول السياسي عام (٢٠٢٠)

استجابةً لمطالب الاحتجاجات الشعبية، تم تبني خيار إجراء انتخابات مبكرة مع تعديل قانون الانتخابات، حيث جرى في آب ٢٠٢٠ تحديد موعد مقترح للاقتراع في ٦ حزيران ٢٠٢١، على أن يخضع لمصادقة البرلمان وتوفير التمويل اللازم ضمن موازنة ٢٠٢١. إلا أن تعقيدات المشهد السياسي جعلت إقرار الموازنة مسألة صعبة، خاصة مع تداخل المصالح الحزبية وارتباطها بالاستحقاقات الانتخابية. وفي المقابل، واجه العراق منذ عام ٢٠٢٠ تحدياً صحياً كبيراً تمثل في تفشي جائحة كوفيد-١٩ (**يعد فيروس كورونا عامل مهم في تفاقم المشاكل القائمة للنظام السياسي في العراق ، فمن ناحية ، شهد العراق احتجاجات شعبية واسعة النطاق منذ تشرين الأول لعام ٢٠١٩ م ، إذ لا يمكن للإخفاقات المتعددة للحكومات المتعاقبة في الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣م ، من غياب القادة السياسيين ذوي القدرة على حل المشاكل الهائلة التي تواجهها الدولة العراقية ، كما إن الانخفاض الحاد في اسعار عائدات النفط في النظام الريعي الذي يعتمد على الدخل الناتج القومي العراقي ، وبسبب حرب الأسعار مؤخراً قد أدى الى أزمات متزامنة وعميقة، في ذروة جائحة كوفيد - ١٩ من ناحية ثانية، الأمر الذي عمل مشكلة كبيرة لميزانيتها العامة، وهذا أثر بشكل مباشر على الوضع العام**)حيث شهدت الفترة بين أواخر ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢١ تذبذباً في إجراءات الإغلاق والتخفيف. وقد أدى هذا التباين إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد الإصابات، ليصبح العراق من أعلى دول المنطقة تسجيلاً لحالات الإصابة والوفيات مقارنة بعدد السكان. كما ساهم ضعف البنية الصحية ونقص قدرات الفحص في تعقيد إدارة الأزمة وتوسيع آثارها خلال تلك المرحلة(الشمري،٢٠٢٠).

٥. أزمة انتخابات عام ٢٠٢١ (الطعن والاعتراضات) تُعرف بـ "أزمة الطعون الانتخابي

يواجه العراق إحدى أسوأ أزماته السياسية منذ سنوات عديدة فبعد مرور أكثر من أحد عشر شهرًا على الانتخابات البرلمانية العراقية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، لم تُشكّل الحكومة عادةً عبر توافق النخب السياسية، وهو أطول مأزق من نوعه عام ٢٠٠٣ الذي أعاد تشكيل النظام السياسي رغم الدعوات للحوار (Bobseine,2022)

٦. ازمة انسداد تشكيل حكومة عام ٢٠٢٢ تُعرف بـ (الانسداد السياسي) أو (اوما يعرف سياسياً بالثلث المعطل)

لا يمكن تفسير حالة الانسداد السياسي التي شهدها العراق بعد انتخابات ٢٠٢١ بوصفها مجرد خلاف عابر، بل تعكس خللاً بنيوياً في تصميم النظام السياسي وتتمثل هذه الأزمة في تعثر تشكيل الحكومة نتيجة الصراع بين الكتل السياسية، وضعف قدرة الدولة على التحديات الأمنية **المرتبطة بانتشار السلاح خارج الأطر الرسمية** ، والتخبط في السياسة الخارجية، فضلاً عن تعثر تنفيذ البرنامج الحكومي. وتبرز أهمية هذا التحليل في كشف هشاشة النظام وصعوبة تحقيق التوافق، وانعكاس ذلك على الاستقرار وأداء الدولة لوظائفها (حسن،٢٠٢٥) .كما يوضح الشكل ادناه ديناميات الانسداد المؤسسي في العراق بعد انتخابات ٢٠٢١.

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦ ـ ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

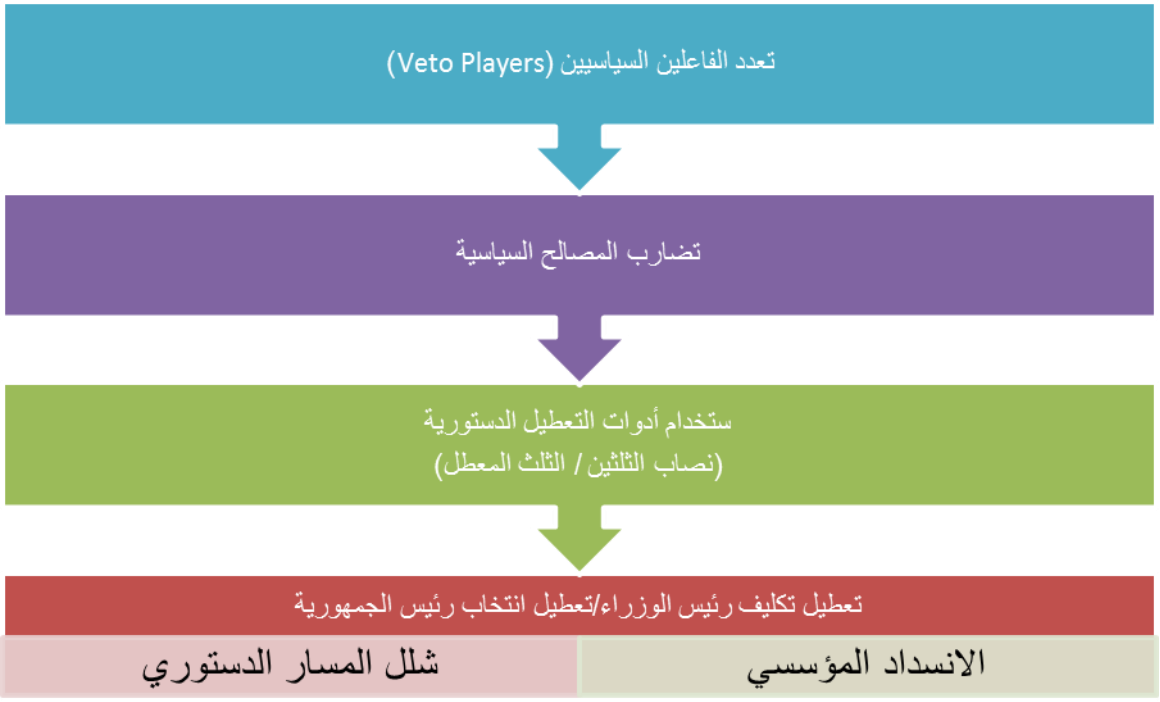

الشكل (١)

ديناميات الانسداد المؤسسي في العراق بعد انتخابات ٢٠٢١

المصدر: الشكل من اعداد الباحث

إذ أدّى تعدد الفاعلين السياسيين القادرين على تعطيل القرار، وفقاً لنظرية "الفيتو"، إلى استخدام أدوات دستورية مثل نصاب الثلثين، مما أسهم في بروز ما عُرف سياسياً بـ"الثلث المعطل" وتعطيل انتخاب رئيس الجمهورية. وقد انعكس ذلك في عجز تحالف "الأغلبية" عن تمرير مشروعه مقابل تمسك القوى المقابلة بمواقفها، الأمر الذي عمّق حالة الانسداد. وفي ظل هذا الوضع، برزت توترات داخلية أخذت طابع "حرب باردة" بين بعض القوى، **اذ تشير بعض التحليلات إلى أن النظام التوافقي واجه تحديات في تحقيق الاستقرار** السياسي ، بل تحوّل في بعض الحالات إلى آلية لإنتاج الانسداد المؤسسي واستمرار الجمود السياسي(EPC ,٢٠٢٦).

أصبح مصطلح ما يعرف سياسياً ب "الثلث المعطل" من أكثر المفاهيم تداولاً في المشهد السياسي العراقي، حيث أثار جدلاً واسعاً حول ما إذا كان يمثل خياراً استراتيجياً تتبناه قوى الإطار التنسيقي، أم أنه مجرد أداة مرحلية فرضتها طبيعة التوازنات السياسية والمعادلات الجديدة داخل البرلمان(الشمري،٢٠٢٢). شهدت العملية السياسية بعد الانتخابات التشريعية تعثّراً مستمراً في استكمال الاستحقاقات الدستورية ولا سيما انتخاب رئيس الجمهورية وتكليف رئيس مجلس الوزراء مما أعاد إنتاج ظاهرة "الانسداد السياسي" وكشف عن عمق التباينات بين القوى السياسية بشأن شكل الحكومة وآليات توزيع السلطة ويُعد انتخاب رئيس الجمهورية خطوة مفصلية واساسية ، تمهد لتكليف الكتلة الأكبر بتشكيل الحكومة، إلا أن تكرار الإخفاق في إنجازه يعكس خللاً في آليات التوافق، فضلاً عن وجود انقسامات داخلية حتى ضمن التحالفات نفسها ووجود خلافات بين المكونات المختلفة ، الأمر الذي يعقّد مسار الوصول إلى حلول مستقرة كما و يرتبط ذلك بطبيعة النظام التوافقي القائم منذ ٢٠٠٣، الذي يقوم على المحاصصة أكثر من اعتماده على الكفاءة، مما أسهم في إضعاف فاعلية المؤسسات واستمرار التعطيل اذ ان استمرار التعطيل ينعكس على الاداء الحكومي والخدمي(المسرى،٢٠٢٦).

لكن أهمية هذه التحالفات ازدادت في الآونة الأخيرة قبيل تشكيل حكومة مع الانسداد السياسي غير المسبوق، وتمسك كل طرف من الأطراف المتحالفة مع بعضها بموقفه، وسط تساؤلات

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦ ـ ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

عن مصير العملية السياسية في العراق في ضوء استمرار هذه التحالفات، أو حتى تفككها في حال عدم التوصل لنتيجة تزيل الوضع المتأزم. وإذا سلمنا بان الأصل في الديمقراطية التوافقية التي اعتمدها العراق، والتمثيل النسبي في نظامه الانتخابي يشكل حكومة مكونة من ائتلافات تكون أكثر قدرة على صنع السياسات بشكل يتسم بالثبات والوسطية. وأن السياسات التي يدعمها توافق واسع تنفذ بنجاح وتثبت في طريقها أكثر من السياسات التي تفرضها حكومة أغلبية ضد رغبات قطاعات مهمة من المجتمع(عبد الرضا،٢٠٢٣).

اذ تُعد التوقيتات الدستورية من الركائز القانونية التي تنظم سير العمل المؤسسي وتضمن انتظام أداء السلطات العامة إذ انها تفرض مددًا زمنية ملزمة في مجالات الانتخابات وتشكيل الحكومات والتشريع، بما يعزز ويحقق الاستقرار السياسي ويمنع الفوضى اذ نصّ دستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على مجموعة من هذه التوقيتات لضبط عمل السلطات إلا أن عدم الالتزام بها يؤدي إلى تعطيل المسار الدستوري فضلا عن إضعاف شرعية القرارات، وهو ما ينعكس سلباً على استقرار النظام السياسي وأداء مؤسساته(عبيد،٢٠٢٦).

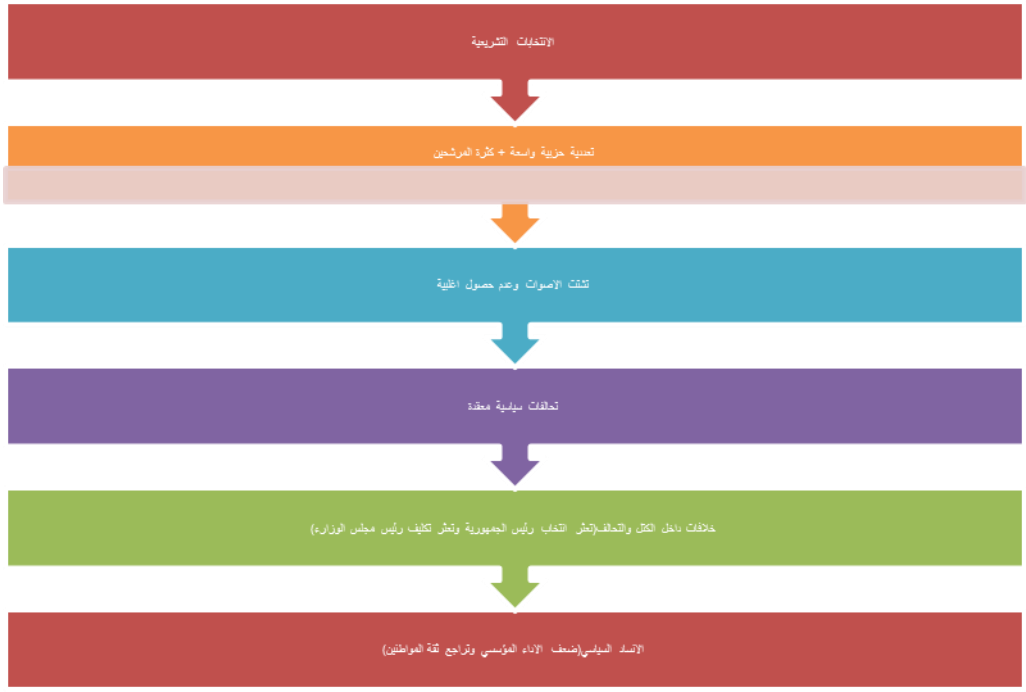

الشكل (٢) عملية تعثر تشكيل الحكومات ترتبط بجملة من العوامل البنيوية

المصدر: الشكل من اعداد الباحث

وعليه شهدت مرحلة الأزمات الحكومية في العراق تعثّراً واضحاً في عمليات تشكيل الحكومات، وهو ما انعكس سلباً على كفاءة الأداء المؤسسي واستمرارية عمل مؤسسات الدولة. ويرتبط هذا التعثّر بجملة من العوامل البنيوية، في مقدمتها طبيعة التعددية الحزبية التي ما تزال تتسم بالاتساع وعدم التنظيم، إذ يُلاحظ تضخم عدد الأحزاب والتحالفات المشاركة في الانتخابات بصورة تفوق القدرة الفعلية للنظام السياسي على استيعابها بشكل متوازن. ويستدعي هذا الواقع ضرورة إجراء إصلاحات تشريعية جادة في القوانين المنظمة للعملية الانتخابية والحياة الحزبية، ولا سيما قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥(يعد قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ هو الإطار القانوني الذي ينظم تأسيس الأحزاب في العراق ونشاطها، فهو يهدف إلى ضمان التعددية السياسية والعمل الديمقراطي وفق أحكام الدستور كما يضع ضوابط لتمويل الأحزاب فضلا عن الرقابة عليها، بما يسهم في تعزيز الشفافية وتنظيم المشاركة السياسية) بما يسهم في ضبط الإطار

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦ ـ ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

القانوني لتأسيس الأحزاب وتنظيم مشاركتها السياسية، ويعزز من مستوى الانضباط الحزبي والتمثيل الفعّال. ومن جهة أخرى، يُعد الارتفاع الكبير في عدد المرشحين أحد أبرز مظاهر الخلل في العملية الانتخابية، حيث بلغ عدد المرشحين لانتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢٥ نحو (٧٧٦٨) مرشحاً، وهو رقم يعكس درجة عالية من التشتت السياسي. ويؤدي هذا التوسع إلى تنافس عدد كبير من المرشحين على مقعد واحد، بما يقارب (٢٥–٣٠) مرشحاً لكل مقعد، الأمر الذي يُضعف فرص حصول الكتل السياسية على أغلبية واضحة. وتنعكس هذه الحالة بدورها على طبيعة التحالفات السياسية التي تتشكل بعد الانتخابات، إذ تضطر الكتل إلى الدخول في تحالفات معقدة وغير متجانسة لتحقيق النصاب اللازم لتشكيل الحكومة، مما يسهم في إطالة أمد المفاوضات السياسية ويؤثر سلباً في استقرار النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي(التميمي،٢٠٢٦) . يضح لنا مما تقدم تظهر الأزمات المتعاقبة التي مرّ بها العراق منذ عام ٢٠١٨، مروراً باحتجاجات ٢٠١٩، وأزمة عام ٢٠٢٠ التي أفضت إلى استقالة الحكومة ، ثم تداعيات الانتخابات العراقية ٢٠٢١، وصولاً إلى أزمة الانسداد السياسي في ٢٠٢٢ وما يعرف سياسياً بـ"الثلث المعطّل" أن النظام السياسي يواجه خللاً بنيوياً متجذراً انعكس بصورة واضحة على فاعلية مؤسساته الدستورية إذ لم تعد هذه الأزمات مجرد اختلالات ظرفية، بل تحوّلت إلى نمط متكرر من التعطيل السياسي الذي أعاق تشكيل الحكومات، وأربك عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأضعف ثقة المواطنين بالعملية السياسية برمتها. ويذهب الباحث إلى أن جوهر الإشكالية يكمن في طبيعة النظام التوافقي القائم على المحاصصة، وما يرتبط به من تضارب في المصالح الحزبية وتعدد مراكز القرار، فضلاً عن استمرار تأثير التحديات الخارجية، الأمر الذي أفرز بيئة سياسية غير مستقرة وعاجزة عن إنتاج قرارات حاسمة اذ أن غياب معارضة سياسية مؤسسية، واعتماد مبدأ التوافق بدلاً من الأغلبية الحاكمة، أسهما في تكريس حالة الشلل المؤسسي أو ما يمكن تسميته بـ"الانسداد البنيوي المؤسسي وعليه، يرى الباحث أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب إعادة النظر في قواعد إدارة العملية السياسية، من خلال الانتقال التدريجي نحو نموذج يقوم على الأغلبية السياسية مقابل معارضة فاعلة، وتعزيز استقلال المؤسسات الدستورية، وتفعيل مبدأ سيادة القانون، بما يضمن استقرار النظام السياسي ويحدّ من تكرار أزمات التعطيل في المستقبل.

ثانيا: مرحلة الضغوط الإقليمية والدولية (٢٠٢٣ – ٢٠٢٥): تأثير التدخلات الخارجية على استقرار النظام السياسي العراقي.

اتسمت هذه المرحلة بتزايد تأثير العوامل الخارجية في المشهد السياسي العراقي نتيجة التداخل بين المصالح الإقليمية والدولية. وأسهمت هذه التدخلات في تعقيد عملية صنع القرار وإضعاف استقرار النظام السياسي ومؤسساته وفي المرحلة الراهنة (٢٠٢٥/٢٠٢٦)، ازدادت التحديات تعقيداً بفعل الضغوط الإقليمية والدولية والتدخلات الخارجية التي أثرت بشكل مباشر على استقرار النظام السياسي العراقي. اذ تُعد التنمية السياسية من أهم المفاهيم التي تستند إليها المجتمعات في مسارها نحو التطور والتقدم، إذ تهدف إلى تعزيز قدرات النظام السياسي وتوسيع المشاركة المجتمعية، بما يفضي إلى بناء دولة مؤسسات قوية ومجتمع مدني راسخ. غير أن هذه العملية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن شرط الاستقرار السياسي والأمني، الذي يمثل الركيزة الأساسية لازدهار المجتمعات وضمان الطمأنينة لأفرادها، فيما يشكل غياب الاستقرار بيئة للفوضى والاضطراب تعيق مسار التنمية(حميد،٢٠٢٤).

إنَّ التحالفات ليست مجرد خيار سياسي بين خيارات متعدّدة، بل هي ضرورة استراتيجية تفرضها البيئة الدولية المعقدة. فالعالم اليوم يشهد صراعًا متجدّدًا بين قوى كبرى، وتنافسًا محمومًا على الموارد والممرات الاستراتيجية، ما يجعل الدولة التي تعجز عن اختيار حليف مناسب عرضة للعزلة أو الاضطراب الداخلي. في ذات الوقت أنَّ التحالفات ليست علاقات صداقةً في السياسة الدولية؛ إلا إذا كانت عبارة الصداقة، كما لاحظ أرسطو، تنطبق على العلاقات القائمة على أساس المنفعة؛ إذ لا يمكن أن تتسم التحالفات بالإيثار، فنطاق الصداقة يمتد إلى حيث يسلّم الرجل حياته من أجل الصداقات؛ إلا أنَّ

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦- ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

ذروة التضحية بالنفس أمر غير جائز للحكومات التي يقضي واجها بحماية مصالح شعوبها. حتّى وإن كان الشعب نفسه قادرًا بطريقة ما على اتخاذ قرار جماعي نافذ، بحيث يجمع إرادة كل أعضائه من كافة الأعمار، فليس الأمر واضحًا أبدًا ما إذا كان للشعب حق في وضع حدّ لحياته الجماعية، التي تمتد من الماضي إلى المستقبل من أجل قضية محددة ومؤقتة (السراي،٢٠٢٥).

اذ ان الحتمية الجغرافية تملي على العراق ان يكون منفتحا مع الجميع فالعلاقة بين الاطراف كافة يفترض ان تكون علاقة تكاملية اقتصاديا وامنيا وسياسيا فالعراق يسعى الى تحقيق اهدافه والتي لا تتقاطع بالضرورة مع اهداف ومصالح الدول العربية الاخرى. ان المكتسبات التي تحققت خلال المدة الماضية لما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق لا يعني ان العراق لا يواجه معوقات او تحديات تحد ليس فقط من سياسته الخارجية وانما ايضا تؤثر سلبا على بيئته الداخلية ، لذا فان ابرز المعوقات هي(باقر،٢٠١٦):

١- البيئة الداخلية وعدم الاستقرار المؤسساتي والسياسي الداخلي مما يربك الخطاب الخارجي ويؤثر على رجاحته ، وايضا سعي الاطراف الاقليمية للتلاعب بالشأن السياسي الداخلي عبر تغيير موازيين القوى السياسية بعيدا عن ارادة الناخبيين

٢- البيئة الخارجية وتزاحم الادوار والاجندات المتعارضة في ظل وضع اقتصادي غير متين وغياب القوة العسكرية اللازمة لتحقيق الردع المطلوب مع دول الجوار فلا وزن سياسي لاي دولة ما لم تمتلك قدرات عسكرية تضاهي دولة المنطقة في ظل سباق التسلح الذي تمر به بيئتنا الاقليمية.

٣- تزايد دور الجماعات الارهابية في المنطقة وحاجة الدول كافة الى التعاون والشراكة في كل المجالات لمكافحة الارهاب وعدم انتشاره وتوسعه على حساب امن واستقرار دول المنطقة

ان النجاح في تجاوز اخفاقات الماضي بستلزم المحافظة على المكتسبات المتحققة واستثمار الدعم العالمي للعراق في حربه ضد الارهاب وبالتأكيد هذا سيشعل المنافسة لتحرك اطراف اقليمية اخرى على حساب العراق كل ذلك سيقوض من أي مكسب مستقبلي جديد واستثمار الانظمة الوليدة في مد اواصر التعاون والتنسيق لتكوين شراكات وتوازنات جديدة تحد من طموح بعض الاطراف الاقليمية(باقر،٢٠١٦).

. كما وللمتغيرات الداخلية شكلت أثراً سلبياً على عملية صنع القرار السياسي العراقي الخارجي وذلك من خلال تضارب التصريحات وعقدة الموضوعية لدى البعض من الساسة والاحزاب والنظر لإبعاد ذلك، والتي قد توجب على البلاد دخوله بازمات سياسية ودبلوماسية واقتصادية نتيجة أفعال غير مدروسة ولا تحتكم الى الرؤى الاكاديمية ذات الاختصاص، فيضطر صاحب القرار ان يعمل بجهود واتفاقات قد لا تتفق مع الخطوط العامة المرسومة لديه وبالتالي يضيق الخناق في تحقيق مكاسب للعراق . فلابد من إيجاد حلولا سريعة تحكمها المصالح الوطنية لكل دولة ، ومن هنا تأتي مهمة صاحب القرار في رسم تعاملاته مع الدول، وكيفية تحقيق المصلحة الوطنية لتلك الدولة مع الدول المجاورة في ظل الضغوطات من الفاعلين الدوليين بالمنطقة والتي تعمل على حد سواء في بسط نفوذها المتسارع الذي يحكمه العامل الاقتصادي وبناء استراتيجيات متكافئة (لفتة،٢٠٢٤).

اذ يتوقف مستقبل العراق، بدرجة حاسمة، على قدرته في معالجة اختلالاته السياسية الداخلية وتجاوز حالة الانسداد التي أضحت سمة متكررة في دورة إنتاج السلطة. فاستدامة الأزمات لا تعكس فقط تعثر التوافقات بين القوى السياسية، بل تكشف عن أزمة أعمق تتعلق بفعالية النظام السياسي وآليات اشتغاله. وفي موازاة ذلك، تفرض البيئة الإقليمية والدولية المتحولة على العراق نمطاً مختلفاً من إدارة العلاقات الخارجية، قائماً على المرونة الاستراتيجية وحماية المصالح الوطنية دون الإخلال بمبدأ السيادة. إن مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة تمثل لحظة مفصلية في المسار السياسي العراقي، بوصفها مرحلة اختبار حقيقي لقدرة النظام السياسي على الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق بناء الدولة وتفعيل النص الدستوري كمحدد فعلي للسلوك السياسي. فالعراق يقف أمام ضرورة إعادة تعريف

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol .23 No. 94 pp:116-132

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
٢٠٢٦ المجلد: ٢٣ العدد: ٩٤ ص: ١١٦ ـ ١٣٢

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

أولوياته الاستراتيجية، وإعادة تموضعه ضمن معادلات الإقليم، خصوصاً في ظل التحولات المرتبطة بطبيعة الحضور الدولي وتوازنات النفوذ(جبار،٢٠٢٦).

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ مرّ بمراحل متعاقبة من التحول الدستوري والمؤسسي إلا أنه لم ينعكس بصورة مستقرة على أداء السلطات والهيئات المستقلة نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية معقدة فلقد أسهمت مرحلة التأسيس الدستوري (٢٠٠٣–٢٠٠٥) في وضع إطار قانوني جديد قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وإنشاء هيئات مستقلة غير أن هذا الإطار واجه منذ البداية تحديات بنيوية تمثلت في ضعف الاستقرار السياسي وتعدد مراكز القرار وفي مرحلة التعديلات (٢٠١٠–٢٠١٥) برزت إشكالية تفسير النصوص الدستورية وتوظيفها سياسياً مما أضعف استقلالية المؤسسات الرقابية وقيّد فاعليتها.

أما فيما يتعلق في مرحلة الأزمات الحكومية (٢٠١٨–٢٠٢٢) فقد كشفت عن اختلال عميق في آليات إنتاج السلطة تجسد في التعثر المتكرر لتشكيل الحكومات الأمر الذي انعكس سلباً على كفاءة الأداء المؤسسي وأضعف قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها وفي المرحلة اللاحقة (٢٠٢٣–٢٠٢٥) ازدادت حدة الضغوط الإقليمية والدولية ما جعل النظام السياسي أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية وأسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار المؤسسي وتراجع فاعلية الهيئات المستقلة في أداء مهامها الدستورية.

وانطلاقاً من ذلك يتبين أن الإشكالية الجوهرية لا تكمن في النصوص الدستورية بقدر ما تكمن في آليات التطبيق والتوازنات السياسية التي تحكم عمل المؤسسات وتمكنها من تجاوز حالة الانسداد المؤسسي إذ أدى توظيف الدستور ضمن سياقات توافقية ومحاصصاتية إلى تعطيل وظائفه الأصلية بوصفه إطاراً منظماً للسلطة وبذلك لم يعد الانسداد المؤسسي حالة استثنائية بل بات سمة متكررة تعكس خللاً بنيوياً في طبيعة النظام السياسي العراقي.

وعليه فإن استمرار هذا النمط من إدارة السلطة في النظام السياسي العراقي يهدد بتحويل الانسداد السياسي إلى حالة دائمة بما يقوض شرعية المؤسسات ويضعف ثقة المواطن ويحد من فرص تحقيق التنمية السياسية والاستقرار المستدام ومن ثم فإن تجاوز هذه الأزمة لا يمكن أن يتحقق عبر معالجات جزئية ومؤقتة بل يتطلب إعادة بناء قواعد العمل السياسي على أساس دولة المؤسسات وترسيخ مبدأ المسؤولية الدستورية وتحييد الهيئات المستقلة بما يعيد الاعتبار للدستور كمرجعية حاكمة لا كأداة للصراع السياسي وبناءً على ذلك، توصلت الدراسة الى جملة من التوصيات وكما يأتي:

١) **ينبغي تعزيز مبدأ الفصل الحقيقي بين السلطات ومنع تداخل الصلاحيات** عبر تحديد الاختصاصات بشكل دقيق وتفعيل الرقابة الدستورية بما يضمن استقلالية العمل المؤسسي.

٢) **تحصين استقلالية الهيئات المستقلة قانونياً ومؤسسياً** من خلال إصدار تشريع خاص ينظم عملها ويمنع ارتباطها بالسلطة التنفيذية أو خضوعها للتأثيرات الحزبية فضلا عن اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار قياداتها.

٣) **إعادة هيكلة آليات تشكيل الحكومة بما يقلل من حالات الانسداد السياسي في النظام** وذلك من خلال وضع محددات زمنية دستورية ملزمة للحد من أدوات التعطيل السياسي التي تعيق تشكيل السلطة التنفيذية.

٤) **تعديل آلية انتخاب رئيس الجمهورية بما يمنع استخدام ما يُعرف بـ"الثلث المعطل"** كأداة لتعطيل الاستحقاقات الدستورية وبما يضمن انسيابية العملية السياسية العراقية.

٥) **ينبغي تبني سياسة خارجية موحدة ومتوازنة ترتكز على المصلحة الوطنية العليا للعراق** بما يحد من تأثير الضغوط الإقليمية والدولية على القرار السياسي الداخلي للدولة .

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

التمويل
لم يتلق هذا البحث أي تمويل محدد من أي جهة مانحة في القطاعات العامة أو التجارية أو غير الربحية
تضارب المصالح
يُعلن المؤلف عدم وجود أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بنشر هذه الورقة البحثية .
شكر وتقدير
يتقدم الباحث بجزيل الشكر للجامعة المستنصرية وكلية العلوم السياسية على دعمهما المعنوي طوال فترة هذا البحث. لقد كان لتشجيعهما وتوجيههما دورٌ بالغ الأهمية في إنجاز هذا البحث.

المصادر باللغة العربية

الفتلاوي، كامل علاوي كاظم وآخرون، ٢٠٢٠، *العراق: التقرير الاستراتيجي لمركز حوار الرفدين ٢٠٢٠* ، مركز حوار الرفدين، المحور الرابع: الاقتصاد العراقي، ص٧٩.
محمود، هدى هادي، ٢٠٢١، "جائحة كورونا وأبعادها الداخلية في النظام السياسي العراقي"، *مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب*، عدد خاص، ص٤.
الشمري، مارسين، ٢٠٢٠، "أزمة حكومة تصريف الأعمال ٢٠٢٠: الأزمة المركبة وتطور أوضاع الاقتصاد العراقي"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، نوفمبر، متاح على الرابط : https://www.bayancenter.org/2020/11/6467، تاريخ الدخول: ١١ نيسان ٢٠٢٦.
حسن، عبد القهار فلاح، ومهدي، عدنان عبد الأمير، ٢٠٢٥، "أزمة تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات ٢٠٢١ وآفاقها المستقبلية"، *مجلة تكريت للعلوم الإنسانية*، العدد ٤، ص٣٣٩.
مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٦، "الانسداد السياسي وآفاق تشكيل الحكومة الجديدة في العراق"، متاح على الرابط: https://www.epc.ae/ar/details/scenario/alainsidad-alsiyasi-wafaq-tashkil-alhukuma-aljadida-fi-aleiraq، تاريخ الدخول: ١١ نيسان ٢٠٢٦.
الشمري، عمر، ٢٠٢٢، "الثلث المعطل في العراق: أسلوب طارئ أم خيار استراتيجي؟"، *الجزيرة نت*، 31آذار، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net/politics/2022/3/31 :، تاريخ الدخول: ١١ نيسان ٢٠٢٦.
موقع المسرى، ٢٠٢٦، "الانسداد السياسي وآفاق تشكيل الحكومة الجديدة في العراق"، متاح على الرابط https://almasra.iq/177373/ :، تاريخ الدخول: ٢١ شباط ٢٠٢٦.
عبد الرضا، أسعد طارش، ٢٠٢٣، "التحالفات السياسية في العراق ومشكلة تشكيل الحكومة"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، العدد ٢١، ص٢٤٣.
عبيد، عبد الله محمد، ٢٠٢٦، "الأثر القانوني لعدم الالتزام بالتوقيتات الدستورية (مجلس النواب العراقي أنموذجاً)"، *مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، العدد ١٣، ص٢٥٣.
التميمي، رعد سامي، ٢٠٢٦، "أزمة تشكيل الحكومة العراقية والخيارات الدستورية والسياسية المتاحة: دراسة تحليلية في مقترحات القاضي فائق زيدان حول الكتلة الأكثر عدداً"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص١٤–١٥.
حميد، هند محمود، ومهدي، عبير سهام، ٢٠٢٤، "التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، السنة السادسة، العدد ٢٤، ص٣٧٥.
السراي، مصطفى، ٢٠٢٥، *العراق ومعضلة اختيار الحليف: تحليل استراتيجي في ظل التوازنات الإقليمية والدولية*، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص٤.
باقر، أسامة مرتضى، ٢٠١٦، "سياسة العراق الخارجية والجوار الإقليمي: مدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد ٥٢، ص١١٠.

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

لفتة، سيف حمزة، ٢٠٢٤، "متغيرات السياسة الخارجية العراقية وتأثيرها على البيئة الداخلية"، *مجلة دراسات سياسية*، جامعة الكوفة، ص٨٣٦–٨٣٧.
لوفلوك، لويزا، وسليم، مصطفى، ٢٠٢٦، "انتشار الخوف بين المحتجين العراقيين مع تشديد الحكومة قبضتها وإخفاء عدد القتلى"، *صحيفة واشنطن بوست*، متاح على: https://www.washingtonpost.com .
بوبسين، هايلي، ٢٠٢٢، "العراق: أزمة نظام سياسي قائم على توافق النخب تتحول إلى العنف"، ١٥ أيلول.
حسين، عدي فالح، والزهيري، أحمد يحيى، ٢٠١٦، "المؤسسات الجامعة للسلطات: العراق أنموذجاً دراسة مقارنة"، *المجلة السياسية والدولية*، العدد ٣١–٣٢، ص١٢٥.

source

Al-Fatlawi, Kamil Alawi Kazem et al., 2020, *Iraq: The Strategic Report of the Rafidain Dialogue Center 2020*, Rafidain Dialogue Center, Axis Four: The Iraqi Economy, p. 79.
Mahmoud, Huda Hadi, 2021, "The COVID-19 Pandemic and Its Internal Dimensions in the Iraqi Political System," *Anbar University Journal of Languages and Literature*, Special Issue, p. 4.
Al-Shammari, Marcin, 2020, "The 2020 Caretaker Government Crisis: The Compound Crisis and the Evolution of Iraq's Economic Conditions," Al-Bayan Center for Planning and Studies, November, available at: https://www.bayancenter.org/2020/11/6467 (accessed: April 11, 2026).
Hassan, Abdul Qahhar Falah, and Mahdi, Adnan Abdul Amir, 2025, "The Crisis of Forming the Iraqi Government after the 2021 Elections and Its Future Prospects," *Tikrit Journal for Humanities*, Issue 4, p. 339.
Emirates Policy Center, 2026, "Political Deadlock and the Prospects for Forming a New Government in Iraq," available at: https://www.epc.ae/ar/details/scenario/alainsidad-alsiyasi-wafaq-tashkil-alhukuma-aljadida-fi-aleiraq (accessed: April 11, 2026).
Al-Shammari, Omar, 2022, "The Blocking Third in Iraq: An Emergency Tool or a Strategic Option?" *Al Jazeera Net*, March 31, available at: https://www.aljazeera.net/politics/2022/3/31 (accessed: April 11, 2026).
Al-Masra Website, 2026, "Political Deadlock and the Prospects for Forming a New Government in Iraq," available at: https://almasra.iq/177373/ (accessed: February 21, 2026).
Abdul Ridha, Asaad Tarish, 2023, "Political Alliances in Iraq and the Problem of Government Formation," *Journal of the College of Law and Political Science*, Issue 21, p. 243.
Ubaid, Abdullah Mohammed, 2026, "The Legal Impact of Non-Compliance with Constitutional Timelines (Iraqi Council of Representatives as a Model)," *Arabian Gulf Journal for Human and Social Studies*, Issue 13, p. 253.

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

Al-Tamimi, Raad Sami, 2026, "The Crisis of Forming the Iraqi Government and the Available Constitutional and Political Options: An Analytical Study of Judge Faiq Zaidan's Proposals on the Largest Parliamentary Bloc," Al-Bayan Center for Planning and Studies, pp. 14–15.

Hameed, Hind Mahmoud, and Mahdi, Abeer Saham, 2024, "Political Development and Its Role in Achieving Political Stability in Iraq after 2003," *Journal of the College of Law and Political Science*, Vol. 6, Issue 24, p. 375.

Al-Sarrai, Mustafa, 2025, *Iraq and the Dilemma of Choosing Allies: A Strategic Analysis in Light of Regional and International Balances*, Al-Bayan Center for Planning and Studies, p. 4.

Baqir, Osama Murtadha, 2016, "Iraq's Foreign Policy and the Regional Neighborhood: Inputs of Instability and Mechanisms of Normalization," *Journal of Political Science*, Issue 52, p. 110.

Lafta, Saif Hamza, 2024, "Changes in Iraqi Foreign Policy and Their Impact on the Internal Environment," *Political Studies Journal*, University of Kufa, pp. 836–837.

Loveluck, Louisa, and Salim, Mustafa, 2026, "Fear Spreads among Iraqi Protesters as the Government Cracks Down and Conceals the Death Toll," *The Washington Post*, available at: https://www.washingtonpost.com .

Bobseine, Haley, 2022, "Iraq: A Crisis of Elite Consensus-Based Politics Turns Deadly," September 15.

Hussein, Uday Faleh, and Al-Zuhairi, Ahmed Yahya, 2016, "Institutions Combining the Authorities: Iraq as a Comparative Model," *Political and International Journal*, Issues 31–32, p. 125.